تأريخ الفكر العقلاني للاستثمار برأس المال البشري والاستثمار فيه

أ. د. عبد الجبار محمود فتاح العبيدي/كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
م.م. داود عبد الجبار أحمد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تاريخ التقديم:2017/3/16
تاريخ القبول:2017/6/14

الملخص:

ان الاستثمار أيا" كان توصيفه والمعنى الذي يراد له يبقى مقيما" في تكوين أصول رأسمالية يقع في مقدمتها خلق اصول منتجة، وهذا يعني ان الاستثمار في القطاعات الانتاجية له الاولوية في تحقيق التراكم الرأسمالي، على اي تكوين استثماري آخر الذي يأخذ مكانه مع مراحل تطور متقدمة، لم يكن متناسيا" للبشر والاستثمار بهم باعتبارهم رأس مال حقيقي منتج، ومصدر الفائض الاقتصادي والتراكم، ومصدر القيم المنتجة، واذا كان العمل البشري مصدر القيمة، والانسان مصدر العمل، فان العمل الانساني على اختلاف مستوياته ومهاراته يمثل رأسمالا"، لذا فان الاستثمار بالبشر هو المصدر الاساسي للفائض الاقتصادي، وان الاستثمار فيه بعد مراحل من تطور قوى الانتاج يشكل أضافة عليه .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الاستثمار برأس المال البشري (الجهد العضلي)، الاستثمار في رأس المال البشري(الجهد الذهني).

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 103 المجلد 24
الصفحات 317ـ330

*البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة

ان مكمن الخلط والارباك والتضليل المقصود او غير المقصود في تأكيدات الطروحات التنموية على اهمية التعليم والتدريب والارتقاء بالعنصر البشري جاءت منفصلة" عن سياقاتها التاريخية، وجاء الاستسلام لها من قبل الانتلجنسيا المحلية من اكاديميين ومثقفين وسياسيين فاقدا" للموضوعية في بعدها التاريخي. ذاك ان المجتمعات الموسومة المتطورة اليوم لم تعتمد التأهيل والتعليم والتدريب طيلة اكثر من اربعة قرون من تطورها، ذاك ان الاستثمار بالبشر/ رأس المال البشري بلغة اليوم (كان يتم بمعزل عن نوعه علما" ومعرفة" وتخصصا" واتقان) بل كان استثمارا" بهم كمادة بشرية خام، عليها هي ان تكتسب المعرفة والمهنة والتخصص بالمراس وبالعمل ومن خلال تشريعات قاسية، خاصة" وان مستوى التكنولوجيا المتاح يسمح بمثل هكذا مستوى من العمالة ولا يتعارض معه (حيث لم تدخل الآلات بعد) واذا كان الامر كذلك فلماذا يطلب من البلدان (المتخلفة) ان تبدأ بالمقلوب؟ ولماذا يطلب منها ان تكنس وتتخلى عن تكنولوجيتها الذاتية المحلية والامكانات البشرية المتوافقة معها باتجاه توطين تكنولوجيات مغربنة لا يمكن ان يتوافق معها العنصر البشري المتاح الا بعد اكتسابه الاهلية العلمية والتدريبية والخبراتية والحجّ الى الغرب بالايفادات المفتوحة؟ وإنفاق ملايين الدولارات التي يمكن ان توظف في حقول انتاجية وتستوعب الايدي العاطلة عن العمل وتخلق فائضا" اقتصاديا" هي بأمس الحاجة له للوصول الى ضمان ان يصبح التعلم متاحا" اكثر ولأعداد اكبر وفقا" لحاجات تطور المجتمع، وليس بالتجاوز على حدود تطوره .

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول الخلط الفادح بين الاستثمار بالبشر والاستثمار فيهم من جهة، وانفصال طروحات الاستثمار في رأس المال البشري عن الوقائع التاريخية والتعامل معها في صيغتها المطلقة بوصفها مسلمة وتجاهل حقيقة الشروط للاستثمار بالبشر قبل الاستثمار فيهم .

فرضية البحث

ان الاستثمار في رأس المال البشري هو مفهوم حتمته ظروف التقدم التكنولوجي، وان القاعدة التي تتطور وتطورت على اساسها الشعوب هي الاستثمار بالبشر وليس الاستثمار فيهم .

هدف البحث

يهدف البحث الى توجيه أنظار الاكاديميين والمثقفين والسياسيين الى خرافة الاستثمار في البشر في ظروف التخلف التي تعاني منها بلداننا ، وان الاولوية يجب ان تعطى الى الاستثمار بالبشر كطريق وحيد لضمان حقوق البشر وليس العكس .

منهجية البحث

أعتمد البحث المنهج الاستقرائي في بحث الوقائع التاريخية لاستنباط الخصائص والملامح العامة بحقيقة الاستثمار برأس المال البشري والاستثمار فيه.

هيكلية البحث

تمّ تناول البحث من خلال المحاور الآتية:-
المحور الاول : المعنى الارثذوكسي للاستثمار.
المحور الثاني: معنى العقلانية ومكانة الاستثمار براس المال البشري.
المحور الثالث : العقلانية التي أتخذها الاستثمار برأس المال البشري .

المحور الاول : المعنى الارثذوكسي للاستثمار

ان الاستثمار* (Investment) يعني ((خلق أصول رأسماليه منتجه7، من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الأساسية للمجتمع وتحقق رفاهيته))، (آل شبيب ، 2012، ص17) .

ويعرف أيضا ((انه النفقات المالية والمادية التي تستخدم لغرض تطوير وتوسيع وتجديد عناصر الأصول الثابتة، في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وتشكل التراكمات المصدر الأساسي لها))، (كنونه، 1983، ص127).

والذي يراد به إن الاستثمارات تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته من الناحيتين القطاعية والإقليمية، وتساعد على تطوير وتكوين القاعدة المادية للاقتصاد الوطني بشكل يؤدي الى زيادة الناتج القومي والعمالة.

أما الاقتصاديان جيمس جوار تيني وريجارد استروب، فيعرفان الاستثمار، بأنه ((تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو الى خلق منافع للمستهلك في المستقبل))، فهو تعريف يخلط بين خلق القيم وخلق المنافع ، وهذا مدخل خطير أوقع الدول النامية في فخ تشويه مفهوم الاستثمار ومفهوم الانتاج .

بينما عرفه آخرون، ((بناء رؤوس أموال جديدة))، (البيرماني،1987، ص185) .

أما الاقتصادي كينز (Keynes)، فقد عرف الاستثمار في كتابه (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود الصادر عام 1936)، بأنه ((الإضافة الحالية إلى قيمة رأس المال الحقيقي والتي تنتج عن النشاط الإنتاجي لمدة معينه)) (Keynes,1967,p.62).

وهناك من يعرف الاستثمار بانه ((الإضافة إلى عناصر مكونات الطلب الكلي والتي تستخدم في خطوات عملية الإنتاج))، (خليل، 1994، ص1159) .

وأيضا يمكن تعريفه بانه ((استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها)) (عمر، 1967 ، ص 238) .

من التعاريف السابقة، نجد ان مفهوم الاستثمار في معناه الاقتصادي الصحيح، يختلف عن المفهوم الاكاديمي الشائع للاستثمار، فالاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو استخدام الموارد المالية لتكوين رأس مال حقيقي، اصول رأسمالية، وليس هو عملية توظيف الأموال في شراء أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية، إن هذا المفهوم للاستثمار لا يعد استثمارا بالمفهوم الارثذوكسي النقي، لأنه يتضمن شراء أصول إنتاجية ولا يشكل اضافة الى الأصول الرأسمالية، أي يتضمن على تحويل ملكية الأصول الرأسمالية من الطرف البائع إلى الطرف المشتري، ويمكن القول ان التعريف الاخير للاستثمار، هو تعريف من وجهة نظر المستثمر وليس من وجهة النظر الاقتصادية الموضوعية .

فالاستثمار بالمعنى الأول يقسم إلى عنصرين أساسيين هما:-

- الاستثمار الثابت (Fixed investment)، وهو الإنفاق على تكوين اصول رأسماليه او الاضافة اليها، كالآلات والمكائن، سلع انتاجية، انشاءات رأسمالية، استصلاح الاراضي، وكل ما يدخل لتسهيل خلق قيم مادية من مواد اولية وسلع غير تامة الصنع التي تشكل استثمارا" في المخزون .

- الاستثمار في المخزون (Inventory investment) والذي يتكون من المواد الأولية والسلع التي تدخل في مراحل الإنتاج والسلع التامة الصنع التي تخزنها منشات الأعمال بهدف توقع بيعها في المستقبل، وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة، وإنما تكوين مخزون سلعي في المنشات الصناعية*.

---

* الاستثمار بالمعنى المألوف والشائع((تضحية بقيم ماليه مؤكده في سبيل الحصول على قيم ماليه اكبر غير مؤكده في المستقبل)) . إذ يشير هذا التعريف إلى قيام المستهلك بالتضحية بجزء من الدخل الذي يحصل عليه من اجل تحقيق عوائد في المستقبل ، على الرغم من ثمة مخاطر (Risks)،تصاحب عملية الاستثمار، نظرا لعدم التأكد من حصوله على العوائد المطلوب تحقيقها.. لمزيد من التفاصيل انظر:- خزعل البيرماني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بغداد ، ص186- 187 ،1987

* ومع التقدم التقني واستراتيجية just in time التي بدأت تسود منذ الثمانينات وبناءا" على ثورة Automation و Cyprantic التي من خلالها تمّ الغاء الخطأ وثمّ لاوجود لبضائع معادة او مرجوعه ، ولا معنى للخزن والمخازن والنظام المخزني عموما" .

وعلى ضوء ما تقدم من تعاريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار، يتبين لنا مدى أهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية من خلال الآتي :-

أ- مساهمة الاستثمار في زيادة الاصول الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الناتج القومي .

ب- مساهمة الاستثمار في رفع معدلات الاستخدام والحد من البطالة، من خلال تشغيل الأيدي العاملة وما يترتب على ذلك اجتماعيا من ادوار تنعكس على توليد مداخيل للفئات العاطلة عن العمل من خلال مساهمتهم في العملية الانتاجية وتحويل الطاقات الانتاجية الكامنة لدى البشر الى قيم مادية حقيقية ترتد على الاقتصاد على شكل طلب استهلاكي وعلى المجتمع على شكل انقاذ تلك الشرائح من التهميش والضياع والتسكع والفقر والجهل التي لها انعكاساتها السلبية على النظام الاجتماعي برمته .

ج- اسهام الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة من خلال سداد ما يترتب على المشاريع من ضرائب للحكومة، ومن ثم تقوم الحكومة بصرف هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .

د- دور العوائد الضريبية للحكومة في الإنفاق على القيام بالأشغال العامة التي تمد الاقتصاد بالخدمات الأساسية للإنتاج مثل إقامة الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها

ويميز الأدب الاقتصادي بين:-

1- الاستثمارات المنتجة بشكل مباشر والاستثمارات المنتجة بشكل غير مباشر:-

إن المقياس الأساسي للتمييز بين هذين النوعين من الاستثمارات هو المردود المتحقق للنشاط الاستثماري بشكل مباشر أو غير مباشر، فالاستثمارات المنتجة بشكل مباشر تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت ، مما يساهم في تدعيم الهياكل الاقتصادية للمجتمع ويولد دخل صاف للمجتمع، ويتمثل هذا النوع من الاستثمارات في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، التي يتصف عائدها بالاستمرارية والمعقولية مقارنة بكلفة الاستثمار، لكون هذه المشاريع تقوم على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع، وتساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة مع هذه المشاريع، وفي تشغيل الإفراد القادرين على العمل . (آل شبيب ، مصدر سابق ، ص59)

أما الاستثمارات المنتجة بشكل غير مباشر، التي تخصص في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني والتي تحمل طبيعة خدمية فإنها تعطي مردودها في الأمد الطويل، مثل الاستثمارات المستخدمة في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية .

2- الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية:-

الاستثمارات المحلية هي تلك الاستثمارات التي تقوم بها حكومة، أو أفراد، أو مؤسسات داخل الحدود الإقليمية للبلد المعني، كالاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار في تكوين المخزون السلعي والاستثمار في فائض التصدير، ويمثل صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي (آل شبيب ، مصدر سابق، ص47-49) .

أما الاستثمارات الأجنبية، فتعني امتلاك الأفراد أو المؤسسات في دولة معينة لأصول تعمل في دولة أخرى، والاستثمار الأجنبي قد يكون استثمارا "مباشرا" او استثمارا" غير مباشر*.

3- الاستثمارات المستقلة والاستثمارات المحفزة:- (السيد علي، 1984، ص60)

ويقصد بالاستثمارات المستقلة، الاستثمارات التي ليس لها علاقة بالنمو الاقتصادي، بل بمتغير خارجي يرتبط بعوامل مستقلة، كإدخال تقنيات وتطوير موارد جديدة.

وتعني الاستثمارات المحفزة ، الاستثمارات التي ترتبط داليا أو وظيفيا بمستوى الإنتاج، وبذلك يكون الاستثمار متغير داخلي ، يعتمد طرديا على الدخل.

---

* ان الادب الاقتصادي يشير الى وجود نوع آخر من الاستثمار الذي هو في حقيقته توظيفا" وليس استثمار" ويسميه بالاستثمار المالي وآخر بالاستثمار الاجنبي غير المباشر ، اذ ان كليهما لا يعدوان ان يكونا سوى توظيفا" للأموال مدرا" لدخل من وجهة نظر المستثمر، وليسا استثمارا" بالمعنى الاقتصادي الانتاجي القومي من وجهة نظر التشكيلة او النظام الاجتماعي .

4- الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة:- ويقصد بالاستثمارات العامة، إنفاق الأموال العامة والتي تمثل الإضافة إلى خزين رأس المال الحقيقي، كبناء الطرق والمدارس والموانئ، وتقوم الحكومة بتمويله عن طريق فائض الإيرادات أو عن طريق الاقتراض.

أما الاستثمارات الخاصة ، فهي الاستثمارات التي مصدرها القطاع الخاص، سواء كان فردا" أو مجموعة من الافراد .

المحور الثاني/ معنى العقلانية ومكانة الاستثمار برأس المال البشري

هناك اتفاق تام بين كل المفكرين والمدارس الاقتصادية منذ ارسطو مرورا" بوليم بتي وادم سمث وريكاردو وانتهاءا" بكارل ماركس على ان الانسان موردا" بشريا" لايمكن للحضارة ان تقوم دونه سواء أكان عبدا"، قنا"، كادحا"، منظما"، مصمما"، مبدعا"، مفكرا"، ويكفي الاستدلال على قيمة العمل الانساني من تشريعات حمورابي قبل مايقرب الخمسة الاف عام، والتي اعطت امتيازات للعبد ومنع قتله، وذلك بعد ادراك اهمية عمل العبد بفعل توقف الحروب التي كانت المعين لرفد قوة العمل العبودية، والتي تمثل تعبيرا" جليا" عن اهمية العمل كمورد حاسم طيلة المراحل السابقة للرأسمالية، بل وحتى الرأسمالية في مراحلها الأولى وطيلة ما يقرب من أربعة قرون، كان الاستثمار بالإنسان هو مصدر الثروة والقيم المخلوقة في المجتمع قبل ان يشترك معه رأس المال والطبيعة – بحسب ادم سمث – في خلق القيم .

وهذا يعني ان المورد البشري يشكل العمود الفقري في أية عملية تنموية ، وتقاس قوة المجتمعات بما لديها من اعداد سكانية وقوة عمل نشيطة ، في العلاقة مع وجود ادارة حكيمة قادرة على تعبئة قوة العمل وتوجيهها للعمل بالاتجاه الذي يخدم عملية النمو، وتتضح اهمية التخطيط التي هي ركن من اركان الادارة في وقت مبكر من تأريخ الحضارات، ومعجزة بناء الاهرامات من وجهة نظر اليوم وليس الامس البعيد، ماكان يمكن لها ان تتم دون تخطيط اداري لتحديد مكان المحاجر وتحديد الوقت المناسب لنحت الاحجار وتحديد حجمها وتسيير نقلها التي كانت تقتضي ما نسميه اليوم بالتخطيط طويل الاجل، من ذلك مثلا" ان العمل في المحاجر كان يتم خلال فصلي الشتاء والربيع مع وضع علامة على كل حجر بموعد اعداده للنقل الى موقع المقبرة الملكية، مع تمييز الجانب الاعلى بعلامة واضحة، اما النقل فكان يتم خلال موسم الفيضان حتى يكون النقل البري محصورا" في اضيق الحدود، واخيرا" تقطع الكتل الحجرية لتتخذ الشكل المطلوب وتميز بأرقام في موقع البناء قبل تثبيتها في وضعها السليم ، وكان القوم يحرصون عند اختيار محاجرهم على ان تكون قريبة من النيل الذي يهيئ وسيلة مناسبة لنقل الاحجار (ولسون، 1951، ص84)، وظل الاستثمار برأس المال البشري دون اعداد مسبق ودون تدريب حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث انحصر الاهتمام في كيفية تنظيم العمل البشري وضبط ايقاع العمليات الانتاجية بتخصصاتها الدقيقة التي كانت تتم عبر الاكتساب المتمثل بتكرار الاعمال، وكيفية ايجاد نظام للأجور يؤدي الى زيادة الارباح في ذات الوقت الذي يدفع العمال ويشجعهم على زيادة الانتاجية، وفي هذا الصدد يقول السيد وليام ستيوارت في كتابه مبحث في مبادئ الاقتصاد السياسي الصادر عام 1767، اي قبل صدور كتاب ادم سمث بتسع سنوات ((انك اذا كلفت عاملا" بأداء عمل ما نظير اجر يومي معلوم، فانه يؤديه بمعدل ثابت، ولا يسعى الى تحسين اسلوب ادائه، أما اذا أجرته على اساس القطعة، وجد الف بادرة وبادرة للجهد والاجتهاد في صنعته)) (Mill,1767,p123)، ويشير البريطاني وليام ستانلي جيفونز في كتابه نظرية الاقتصاد السياسي ((كي أصنع الفأس فلابد أن أعرف باي حجم، واذا كان نفس العدد من الضربات تتم في ساعة من الزمن، فان الجهد الذي يبذله حامل الفأس سوف يختلف باختلاف وطول الفأس على وجه التقريب.... ويستطرد قائلا" في مختلف حالات بذل المجهود العضلي، نجد مشاكل تتطلب الحل ، ففي سياق العمل المنتظم الدائم سوف نحصل على أعظم نتيجة اذا راعينا معدل السرعة التي تتيح للعامل كل يوم وكل أسبوع على الأكثر ان يسترد قوته وعافيته ويتخلص من الإجهاد ويبدأ من جديد برصيد لاينفذ من الطاقة))، وهو هنا يؤكد مخاوف ادم سمث الذي يرى ((ان العمال عندما يتقاضون اجورا" سخية على اساس الانتاج بالقطعة سوف يجهدون انفسهم ويضرون بصحتهم ويستهلكوا أبدانهم في سنوات قليلة)) (Jevons,1905,p169) .

وفي كتاب كارلس بابدج الذي يعد مؤسس الادارة الحديثة ((حول اقتصاديات الآلات والصناعات الانتاجية)) الصادر عام 1832 ، يشير الى ((ان مبادئ التنظيم يمكن تطبيقها على كل ميدان يكون فيه تنسيق الجهد البشري أمرا" لابد منه لإدراك هدف مشترك)) ، وفي معرض تأكيده على تقسيم العمل يؤكد بابدج ((على امكان تحقيق ربح أكبر عن طريق التخصص، وان الوقت اللازم لتعلم اداء عملية معينة يمكن انقاصه بشكل كبير ، وان المهارة المكتسبة في هذه العملية يمكن صقلها وزيادتها بتقسيم العمل)) (Babbage,1832,p456).

يتضح مما تقدم بان الاستثمار برأس المال البشري لم يكن يتطلب اعدادا" مسبقا" وتدريبا" منفصلا" عن العملية الانتاجية ذاتها التي تشكل المختبر والمحك التدريبي وصقل المهارات والخبرات، ولم يعدو الامر يتطلب سوى تنظيم العمل والسماح باكتساب المهارات، اي الاهتمام حول، ليس تصميم وصنع الآلات، بل بأسلوب استخدامها وتنظيم المخلوقات البشرية لهذا الغرض، وحتى عندما بدأ التأكيد على الحاجة الى التعليم والتدريب عام 1881، على يد جوزيف وارتون ، (كيف بدأت كليات ادارة الاعمال مجلة Business Week news في 12 اكتوبر، 1963، ص114)، فانه كان يدور حول تعليم وتدريب الشباب لتهيئتهم للاشتغال بالإدارة مشيرا" الى (ان الكليات في ذلك العصر لاتعد الآ فئات قليلة من الناس كالأطباء والمحامين ورجال الدين)، وليس تدريب العمال وتأهيلهم بلغة اليوم المعروفة في مجالات واوقات منفصلة عن العمل سواء من خلال الالتحاق بالدراسات الثانوية والجامعات التي يروج له اليوم .

فالعمل البشري عليه هو ذاته ان يكتسب المهارات والخبرات التي تؤهله للعمل أو الاستمرار في عمل او مهنة ما ، وهذا ما حدا بمارشال الى القول ((ان كل ما ينفق على استثمار رأس مال في تطوير قدرات العامل، يعلم ان هذه القدرات ستكون ملكا" للعامل نفسه، لذلك فان فضل من عاونه يجب ان يظل أغلبه عملا" مجزيا"))، للتأكيد على فائدة التدريب والاهتمام بالتدريب، وهذا الكلام جاء متزامنا" مع حركة التقدم التكنولوجي التي صاحب مدة ما بعد الحرب العالمية الاولى، مما يعني ان احدا" لم يكن متحمسا" للتدريب حتى مايقرب من منتصف القرن العشرين، وهذا يتضمن على إن هناك علاقة وثيقة بين التطور الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية ، ولتحقيق ذلك لابد من عقلنه الاستثمار برأس المال البشري من خلال استغلال الموارد البشرية استغلالا امثلا في تحقيق أهداف التنمية البشرية الشاملة .

اذ يشير الأدب الاقتصادي إلى أن العقلانية تعني عدم اختراق حدود الواقع، أو عدم التجاوز على المحددات الموضوعية ، أي إن العقل مدرك للمحددات الموضوعية، وتنطلق فكرة العقلانية

من تعريف علم الاقتصاد، الذي يقوم عليها الفكر الرأسمالي في تصويره المشكلة الاقتصادية ويتمركز محتواه حول كيفية استخدام الموارد الإنتاجية النادرة (scarcity) ، في مقابل حاجات انسانية غير محدودة ، وان وسيلة العلم للتصدي لهذه المشكلة تتم من خلال العقلانية (Rationality) ، بمعنى تخصيص الموارد المحدودة تخصيصا" امثل بين فروع وقطاعات الاقتصاد المختلفة بالدرجة التي تحقق فيها انتاجية اعلى، ولهذا السبب نجد ان الفكر الاقتصادي لمرحلة الثورة الصناعية وعلى رأسه ادم سميث كان يؤكد على ان عملية التطور الاقتصادي مرهونة بتجديد الانتاج بشكل موسع ، وان تجديد الانتاج الموسع لايتم الا من خلال تخصيص اكبر للادخار من الدخل ، بل يمكن القول بانه كاد ان يجعل من الادخار فضيلة ، فضيلة ليست بذاته ، بل بكونه مصدرا" للاستثمار، فالاستثمار مرهون بزيادة المدخرات مثلما ان عملية الانتاج الموسعة وحصول التنمية مرهون بزيادة نسبة الاستثمار ، ولهذا فان تأكيد الفكر الكلاسيكي على عملية التراكم في اتجاهها نحو بناء قطاعات اقتصادية منتجة الذي توّج بتقسيم الاعمال الانسانية والقطاعات الاقتصادية الى اعمال منتجة واعمال غير منتجة، وقطاعات منتجة وقطاعات غير منتجة، هذه بنية العقلانية التي بها تحقق التطور الرأسمالي، وهذا الجبل الخرافي من الانشاء الرأسمالي المقيم في الاصول الرأسمالية المنتجة في الاعمال والقطاعات المنتجة .

فالتخطيط العقلاني للاستثمار مقيم هنا ، ولا يمكن للاستثمار ان يكون عقلانيا "بمجرد كونه مدرا" للدخل، كما هو أتجاه التفكير الذي وسّم عقلانية القرن العشرين خاصة ، كما سنأتي على ذلك لاحقا" .

المحور الثالث/ العقلانية التي أتخذها الاستثمار برأس المال البشري

يمكن تصنيف شكل العقلانية التي اتخذها الاستثمار برأس المال البشري قبل الاستثمار فيه وفق مراحل تطورها التاريخي إلى مراحل ثلاث هي كالآتي:-

1- عقلانية القرن السابع عشر- التاسع عشر

البدء من اقسار الفلاحين الذين هجروا اراضيهم بفعل حركة التسييج في القرن السادس عشر في انكلترا وعدد من الدول الاوربية المتمثلة باحتلال اراضيهم وطردهم منها بالقوة وتحويلها الى مراعي (بفعل ارتفاع اسعار الصوف)، وتحويلهم الى مشردين اولئك الذين تلقفتهم المصانع كايدي عاملة غير مؤهلة بالمفهوم الحديث واقسارهم على العمل في المصانع وفقا" اشد الانظمة قساوة"، علما" ان نقل الفرد من العمل الزراعي الى العمل الصناعي لا يمكن ان يتم بسهولة، بل ربما لايمكن ان يتحقق اصلا"، وفعلا" تم هروب المئات منهم وتحولوا الى مشردين وعوقبوا بشتى انواع العقوبات بدءا" من الجلد والوشم بالحديد المحمي مرورا" بمصادرة ابناءهم وبناتهم وانتهاءا" بالاسترقاق (ماركس، 1970، ص78) وايضا "(كبه، 1972، ص565) ، وهذا يعني مسائل على غاية الاهمية يمكن ايجازها بالآتي :-

1- بداية توافر الأدراك لقيمة الاستثمار بالعمل البشري في ادنى مهاراته .
2- استخدام الاساليب القاسية والتفنن بالقسوة من اجل تكييف قوة العمل الانسانية واستخراجها حتى ولو بالقوة .
3- لم يكن هناك تأهيل او تدريب كما تطلب وتروّج استراتيجيات التنمية الحديثة المطروحة على البلدان المتخلفة .

إن الاهتمام بنمو القوى المنتجة بدأ منذ نشوء الرأسمالية التجارية عندما دعوا الدولة لاتخاذ كافة السبل الممكنة لزيادة عدد السكان، في الوقت الذي كانت بعض الاقطار الاوربية تعاني من قلة في عدد نفوسها، لان زيادة عدد السكان– بحسب اعتقادهم– تؤدي الى رخاء ورفاهية المجتمع نتيجة لزيادة الايدي العاملة، اذ ان الزيادة في الاخيرة تؤدي الى زيادة القوة المنتجة في المجتمع ، ومن هنا فأن الافكار التجارية خاصة" للمرحلة الصناعية / المانيفاكتوراه لم تهتم بزيادة عدد العمال داخليا" فحسب، وانما اهتمت ايضا" باستيراد واستقدام العمال من الخارج ولاسيما" المهرة ، وتقليص عدد العمال في بعض الاعمال التي لا تقدم خدمات كافية لأفراد المجتمع ، وبزيادة الايدي العاملة سوف يزداد الانتاج والاستهلاك معا"، ومن ثم زيادة الطلب وتوسيع التجارة والتبادل التجاري مع الدول الاخرى (سلمان، 1974، ص47-50) .

ان تحول الاهتمام برأس المال البشري تزامن مع التحول الى الإنتاج السلعي في المانيفاكتوراه manufactory خلال منتصف القرن السادس عشر وحتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في انكلترا، التي هيأت العمال الماهرين إلى تقسيم العمل من خلال استيعابها عدد كبير من العمال المأجورين ، وفي تجزئة الإنتاج إلى عمليات اصغر كل منهم يختص بجزء صغير من العملية الإنتاجية، على الرغم من ان ثمار العمل يقطفها في المحصلة رب العمل وتصبح ملكا للرأسمالي الذي لايكف الحصول على المزيد منها عبر زيادة الإنتاجية (productivity) بفعل ليس الإدخال المتزايد للأدوات الأكثر تخصصا والتحسين المستمر فيها ، بل ، وتكثيف مدد العمل وزيادة شدته (العبيدي ، 2012 ، ص42-43)، والتي ترافقت مع طروحات الاقتصادي الانكليزي وليام بيتي (William petty) الذي اعتبر ان المصدر الحقيقي للثروات هو العمل، وتوّج الاهتمام بالعمل البشري والاستثمار به بعد ادراك الفرق بين مقياس الثروة ومصدر الثروة الذي تمّ على يد دافيننت (Davenant) الذي يعود اليه الفضل في التمييز بين مصدر الثروة وبين مقياس الثروة في اواسط القرن الثامن عشر، معتبرا" ان العمل والارض هما المصدر الحقيقي للثروات، اي ما تنتجه الارض وما ينتجه العمل هما المصدر الحقيقي للثروات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وان الذهب والفضة وما في حكمهما ليست سوى مقياسا" لتلك الثروة، وهذه نقله نوعيه أساسيه وهامه في الفكر الاقتصادي من حقل التبادل والتوزيع إلى حقل الإنتاج مرة واحدة (كبه، مصدر سابق، ص556)، واتخذ الاهتمام بقوة العمل البشري شكلا" منهجيا" على يد الاقتصادي جايلد (Child)، الذي برزت أفكاره أواخر القرن السابع عشر، لتؤكد على ضرورة الاهتمام بالعمل، وخلق فرص عمل جديدة ، ومنع هجرة العمال وتصدير العمل، مقابل تشجيع استيراد العمل الماهر، ومنع استيراد السلع الصناعية ، واقتصاره على المواد الاوليه من اجل دعم وتطوير القطاع الصناعي، وتأكيده على الدور الذي تلعبه المستعمرات (الحواشي) في تطوير القطاع الصناعي داخل الدول الأوربية وخاصة انكلترا من خلال تزويد المتروبولات (المراكز الرأسمالية) بهما، أي العمل الماهر والمواد الأولية ، بوصفه – حسب زعمه – إن المستعمرات وجدت لخدمة البلد الأم (العبيدي ، مصدر سابق ، ص43).

وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعية) ، إذ قامت مجموعه من الفلاسفة الاقتصاديين بتقديم نظريه متكاملة عن النشاط الاقتصادي، وهي نظريه مبنية على علاقة الإنسان بالعالم الطبيعي وان الزراعة تعد النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي (الراوي، 2004، ص84-85)، وحتى عندما أكدت المدرسة الفيزوقراطية على التعليم فقد كان يراد منه تنوير الشعب لمراقبة الحكم وضمان عدم مخالفة قوانين الملوك الوضعية للقوانين الطبيعية، فالمهارة والخبرة تكتسب ليس بالتدريب والدورات كما هو عليه الامر اليوم، وانما بالعمل والتخصص في وظيفة انتاجية محددة، اي التخصص في انجاز جزء من العملية الانتاجية التي من شأنها ان تجعل العامل يتقن عمله المحدد ذاك في جزء صغير منه أو نوع محدد منه حسب آدم سمث (سمث، 2007، ترجمة حسين زينه، ص16) ، أما تصور آدم سمث للاستثمار البشري (من خلال النظام التعليمي) فيعده حقا" اجتماعيا" للأفراد وتوفيره من قبل الدولة مسألة أخلاقية لابد من التعامل معها على هذا الأساس، فهناك تعليم للعاملين الذين يتعرضون نتيجة لتقسيم العمل المفرط ولرتابته - الناتج عن التطور التقني – الى الانحطاط الفكري ومن ثم يتجلى دور التعليم في تعويض الآثار السيئة للأعمال الشاقة وإعداد العاملين لمواكبة التغيرات الإنتاجية والتقنية (سمث، مصدر سابق ، ص48-49) .

صحيح ان ادم سمث أكد على التعليم ، الاّ ان الدافع وراء ذلك ليس بهدف زيادة الانتاجية من خلال الاستثمار في التعليم ، اي ان هذا لا يعني الاستثمار في قوة العمل البشري من خلال التعليم ، بل ان الهدف الاساسي وراء تأكيده على التعليم جاء انسجاما" مع رغبته في اضعاف وتحجيم التعصب الديني ودور المؤسسات التعليمية في الحد منه باتجاه تحقيق التماسك الاجتماعي، وكذا الحال مع ريكاردو الذي جاء تأكيده على التعليم لا باعتباره استثمارا" في راس المال البشري، وانما لدوره، اي التعليم ، في غرس السلوك العقلاني الذي سيحد من زيادة النسل الذي كان يشكل هاجسا" كبيرا" تجاه استمرار عملية النمو والتي توّجت بآراء مالثوس المتشائمة الذي وجد ان السكان يزيدون بمتوالية هندسية ، في حين ان الانتاج يزداد بمتوالية عددية، وهذا من شأنه ان يشكل عنصرا" خطيرا" يعمل على تآكل عملية النمو ومآل النظام الرأسمالي ، لذا دعا الى ضرورة تحديد النسل، بل وصل الامر به الى منع الزواج خاصة" بالنسبة الى اولئك الذين لا يستطيعون توفير قوت عيالهم، وهذا يعني ان العقلانية المنسجمة مع حدود الواقع والمدركة لمحدداته التي وسمت فترة الرأسمالية الماركنتيلية الصناعية كمرحلة انتقال بين المدرسة الماركنتيلية /التجارية وبين المدرسة الكلاسيكية الصناعية، اقيمت على اساس تعبئة البشر والاستثمار بهم بغض النظر عن تخصصاتهم وتعليمهم وتدريبهم، ذلك ان التخصص والتعليم والتدريب كان يتم من خلال عملية العمل واكتساب المهارة بالتمرن بالعمل والتعلم والابداع من خلال التخصص في مهنة محددة ، وظيفة انتاجية معينة (سول، 1965، ص51) .

اذ لم يخطر ببال رأس المال المنشغل، بل ، والمأزوم بزيادة الانتاج ومواجهة طلبات السوق ، تدريب العمال وتأهيلهم، لا لأنه لم يفهم اهمية ذلك، بل لأنه لم يكن معنيا" به، طالما ان العامل مقسر على العمل وعلى التعلم واكتساب المهارة والتخصص، والا فانه سيتحول الى متشرد ويحكم عليه بالإعدام كما حصل ابان حكم الملك شارل الثامن والملكة اليزابيث حيث لا يكاد يمر شهر دون ان يعدم هنا اوهناك 300-400 انسان بتهمة التشرد (انظر توماس مور، نقلا" عن ماركس، بدون تاريخ، ص1092) .

وحتى بعد مجيء ادم سمث وتأكيداته على اهمية التخصص وتقسيم العمل ودور الاخير في المهارة ، الا انه لم يكن يغادر فكرة اكتساب المعرفة بالمهنة والمهارة وفي عملية العمل ذاتها ، لا خارجها ، وكذا الحال مع اقطاب المدرسة الكلاسيكية .

2- عقلانية النظام الاشتراكي:-

ان الماركسية والفكر الاشتراكي عموما" لا يختلف في موقفه من العقلانية بالمفهوم الاقتصادي عن الفكر الكلاسيكي وعمّا جاء به آدم سميث للتمييز بين القطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة، والتأكيد على ضرورة تحقيق التنمية من خلال رفع مستوى الادخار المحلي الذي يكمن وراء حركة تعظيم عملية الاستثمار، وتعظيم عملية الانتاج بشكل يميل لان يكون متوسعا" أكثر فأكثر، واذا كان النظام الرأسمالي قد أستطاع ان يحل مشكلة التراكم من خلال زيادة حصة الربح في المداخيل المخلوقة لعملية الانتاج لصالح البرجوازية ، فان النظام الاشتراكي عمل على تصفية الطبقة البرجوازية منذ السنوات الاولى للثورة البلشفية، لذا شكل التراكم معضلة "بالنسبة للفكر الاشتراكي في العلاقة بترفعه عن الاستعمار، وثمّ ليس هناك فائضا" اقتصاديا" يمكن نقله من خارج البلاد الطبقة العاملة بحسب خطة بريوبراجنسكي (بروس، 1973، ص108)، من خلال زيادة ساعات العمل، زيادة شدة العمل، الاجور المنخفضة، الحرمان*، التي وفرت المصدر الاساسي للتراكم الاشتـراكي، بمعنى آخر ان الطريق الاشتراكي السوفيتي لتحقيق التراكم كان هو ذاته النهج الرأسمالي بعد ان تحولت الطبقة الممثلة للشعب الكادح الى طبقة لعبت دور البرجوازية في اعتصار الطبقة العاملة (العبيدي، مصدر سابق، ص 285) وهذا يعني ان وسيلة الفكر الاشتراكي لمواجهة المشكلة الاقتصـادية تمت بنفس منطق العقلانية الرأسمالية مع فارق اساسي خطير، تمثل في الاعتماد على تخطيط المستقبل، واعتماد التخطيط كمنهج للتطور من اجل تعبئة اقصى، استثمارا" اقصى، استخداما" اقصى، في الخيرات والموارد المادية والبشرية، وبإدخال عنصر الزمن كمقابل للعفوية (التي تمثل هدرا" للزمن) من اجل الوصول بالاقتصاد الى اقصى قدرة على الاستثمار والاستخدام والانتاج، وهذا الذي يفسر ان ما أنجزه النظام الرأسمالي خلال مايقرب من 600 عام ، انجزته الثورة البلشفية باقل من 50 عام ، هذا على الرغم من دخول حربين عالميتيين، وحرب اهلية طاحنة راح ضحيتها اكثر من 20 مليون مواطن سوفيتي ، هذا ناهيك عن المجاعات والاوبئة التي تعرض لها الشعب السوفيتي (العبيدي، مصدر سابق، ص307-308) .

3- عقلانية القرن العشرين:-

ان نمو قوى الانتاج وسيلة الانسان للسيطرة على الطبيعة بلغت منذ الثلث الاخير من القرن التاسع عشر درجة عالية من التطور (انظر انتاج الحديد الذي تضاعف بفضل ادخال طرائق بسمر وفرن مارتن ومولدات سيمنس / مارتن وتصليب الفولاذ بواسطة المزائج ، مما ادى الى ارتفاع مستويات الناتج الامريكي المذهل من 30 الف طن من فولاذ بسمر عام 1870 الى850 الف طن عام 1880 ، وبلغ 1.9 مليون طن عام 1890 ، هذا الى جانب تحويل الالمنيوم الى مادة زهيدة الثمن لأغراض الاستعمال الصناعي بفعل تحليل فلزاته بالمجرى الكهربائي ونهضة الصناعة الكيمياوية .

لقد عدّلت الثورة الصناعية الثانية من الاهمية النسبية لمختلف فروع الانتاج الصناعي في الاقتصاد العالمي، اذ تبوء الصدارة الفولاذ والبناء الميكانيكي والسيارة، وتراجع مركز القطن والفحم (مجموعة من الأساتذة السوفيت، بدون تاريخ ، ص 1035)

ان مضاعفة انتاج الحديد شكّل عنصرا" اساسيا" في زيادة الانتاج وتضاعفه حد اصبحت السوق تضييق امام تلك الاستطاعات والتي جاءت الحرب العالمية الاولى لتمثل الاستجابة الموضوعية لمشكلة الطاقات الانتاجية الواسعة التي يميل النظام الى خلقها، ولم تكن المشكلة تنحصر في دور التقدم التقني ، اي تقدم وسائل الانتاج في زيادة الاستطاعات الانتاجية الفائضة، بل انها اصبحت تشكل عائقا" امام دخول العمال الى حقل العمل دون تأهيل واعداد مناسبين ، وبما ينسجم مع مستوى التطور التقني، وهذا حتمّ عقلانية القرن العشرين بمضامينها الجديدة .

---

*لم تشهد مائدة المواطن السوفيتي الجبنة والحليب ومشتقاته الا منتصف القرن العشرين ، اي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعشر سنوات ، انظر في : بروس ، ف .الاقتصاد الاشتراكي في مشكلاته العامة ، ترجمة مصطفى السيوطي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1973، ص108 .

ان ارتفاع مستويات النمو المصحوبة بزيادة الاستطاعات الانتاجية الفائضة في عموم البلدان الرأسمالية وبلوغ التنافس بينها مرحلة" ماكان يمكن الخروج منها دون حرب كونية تمثلت بالحرب العالمية الاولى، وما حتمته تلك الحرب الطاحنة طيلة اكثر من اربع سنوات ، والتي اشتركت فيها معظم البلدان الرأسمالية آنذاك، من جهود متزايدة لكسب الحرب باعتماد التفوق التقني وتوظيف الاكتشافات، الذي انعكس بعد الحرب بشكل متزايد في عموم مجالات الانتاج التي تطلبت قدرا" متقدما" من التعليم والاستثمار في راس المال البشري، الامر الذي حدا بالاقتصادي الفريد مارشال، احد كبار ممثلي المدرسة الكلاسيكية الحديثة الى القول (ان اثمن ضروب راس المال هو ما يستثمر بالعنصر البشري) (Marshal,1930,p216) والذي يمثل فتحا"جديدا"، في الانتقال من الاستثمار برأس المال البشري الخام الى الاستثمار فيه كرأسمال متعلم ، كما ان دخول الدول الرأسمالية مجتمعة" الى جانب الاتحاد السوفيتي في حرب كونية جديدة ضد دول المحور المتمثلة بالمانيا واليابان وايطاليا بعد عشرين عاما" فقط من الحرب العالمية الاولى، والذي كان مقيما" في ذات الاسباب الاقتصادية لقيام الحرب العالمية الاولى ودور التقدم التقني المتزايد في انتاج اسلحة الدمار وتطويرها الذي انعكس بعد الحرب على القطاع المدني والعسكري معا"، حتمّ درجة" من التخصص العلمي الدقيق والرفيع لسوق العمل التي اضحت سوقا" شبه منغلقة أمام العمل الخام/ البسيط، وهذا الامر انعكس في الطروحات الجديدة لأفكار النمو والتنمية التي بدأت تنعطف أفكارها بالتوازي مع الانعطافة المتقدمة في وسائل الانتاج، أي ان الاهتمام بموضوع الاستثمار في رأس المال البشري، برز بعيد الحرب العالمية الثانية ، إذ بدأت التلميحات الى إن معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، لا يمكن تفسيره بالعوامل التقليدية لعناصر الإنتاج المتمثلة برأس المال المادي، وإنما يرجع أساسا إلى ما يسمى بالعامل المتبقي (Residual factor) والمتمثل برأس المال البشري (العاني، مصدر سابق، ص6)، لذا جرى التركيز على الاهتمام بالتعليم باعتباره من أهم أساليب تنمية رأس المال البشري وتحقيق الأهداف التنموية التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

وبدأ الاستثمار في رأس المال البشري يكتسب أهميه متزايدة من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ بداية عقد الستينات من القرن الماضي ، كما في أشارة الاقتصادي تيودور شولتز(T.Schultz) أشهر مؤسسي ما يعرف اليوم بعلم اقتصاديات التعليم ، الى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري (Human capital) ودوره في عملية التنمية (T.Schultz,1971,pp13-33) وفي تأكيد الاقتصادي سيمون كوزنتس (S.Kuzents) إلى أن اقتصار تعريف رأس المال على المعدات والآلات والمكائن التي تستعمل لزيادة الطاقة الإنتاجية من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي ، هو تعبير ضيق الحدود ، وان رأس المال يجب أن يشمل الإنتاج السلعي وجميع الموارد الأخرى التي يمكن الاستفادة منها عن طريق التعليم والتدريب في رفع كفاءة القوى العاملة في المجتمع (العاني، مصدر سابق ، ص7) .

اذن فإن الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري ، وزيادة الاستثمار في الإنسان، والإدراك بأهمية وجود قوى عامله ذات تعليم وتدريب مناسب، يمكن تلخيصها بالتقدم التقني الكبير الذي حتمته الحرب العالمية الاولى والثانية، وتطور قوى الانتاج الى درجة اصبح من الصعب على العامل العادي التعامل مع التقنيات الحديثة دون مستوى كاف من التعليم والتدريب حتى للمتعلمين عبر دورات متجددة وتجدد التغيرات التقنية ، وقد انعكس ذلك في افكار وطروحات نظريات النمو والتنمية التي بدأت تؤكد على دور نوع رأس المال البشري المتمثل بالعقول والكفاءات في عملية النمو والتنمية والذي يعكس الدور المتزايد للمهندسين والمصممين وعلماء النفس (البستاني ،2009 ، ص41-44) .

إن مفهوم رأس المال البشري لا يقتصر على قيام النشاطات الاقتصادية وتوسعها ، بل يشمل النشاطات الاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية وغير ذلك ، وان العمل المؤهل والخبرة التكنيكية هي السبب الرئيسي الذي يعجل التنمية الاقتصادية السريعة (براجينا ، وآخرون ، 1974 ، ص427) .

وهكذا ارتبط مفهوم التنمية بعملية نمو رأس المال البشري وأصبح هدفها الارتقاء بالعنصر البشري المنتج منطلقة من مؤشرات الاستثمارات في إنشاء المؤسسات التعليمية والثقافية والصحية، التي هي إحدى عناصر التنمية الاجتماعية وهي ذاتها جزء من عمليه التنمية الشاملة، ومنها يتولد مفهوم التنمية البشرية وسعي الجهود الإنمائية لتوفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته. لذلك فان استثمار الموارد البشرية تمثل إحدى المقومات الضرورية في تحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في مختلف جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية (منصور، 1976، ص195)، فهي اذن وسيله تعليمية تمد الإنسان بمعلومات ونظريات ومبادئ تزيد من قدرته على العمل والإنتاج ، فضلا عن كونها وسيله تدريبيه تزوده بالطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة التي يستعين بها في تحقيق الأداء الأمثل في العمل والإنتاج ومنحه خبرات ومهارات ذاتيه وعقليه ويدوية، وكذلك وسيله سلوكيه تساهم بتهذيب سلوك وتصرفات الفرد المادية والادبي .

مستخلص نهائي:

ويتضح مما تقدم بأن الاستثمار أيا" كان توصيفه والمعنى الذي يراد له يبقى مقيما" في تكوين أصول رأسمالية يقع في مقدمتها الاصول الانتاجية ، وهذا لا يعني ابخاس قيمة الاصول الاخرى حقها كأصول، الآ ان النظرة لها يجب ان تنبثق من الشروط الموضوعية واولويات منهج التطور الذي أعتمدته الشعوب المتطورة والمقيم في تغليب القطاعات المنتجة على اي تكوين استثماري آخر الذي يأخذ مكانه مع مراحل تطور متقدمة .
كما تجدر الاشارة الى ضرورة التنبيه بأن تكوين الاصول الانتاجية مرتبط بنسبتها من التكوين الرأسمالي ، ذاك أن ارتفاع نسبة البناء والديكورات فيه يشكل قلبا" للأولويات وتخفيضا" من قيمة التكوين الرأسمالي الحقيقي المنتج ، وهذا درس على الشعوب المتخلفة ان تتعلمهُ .
كما ان الاستثمار الذي كان يدور طيلة مئات السنين حول خلق اصول انتاجية والاستثمار في القطاعات الانتاجية كأولوية لم تغادرها الشعوب المتطورة الآ بعد ان تحقق الجبل الخرافي من التراكم، لم يكن متناسيا" للبشر والاستثمار بالبشر بوصفهم مصدر الفائض الاقتصادي ومصدر التراكم ومصدر القيم المنتجة، واذا كان العمل البشري بأدنى مستوياته مصدر القيمة، والانسان مصدر العمل، فان العمل الانساني باختلاف مستوياته ومهاراته يمثل رأسمالا"، ومصدرا" لخلق الفائض الاقتصادي والتراكم، لذا فان الاستثمار بالبشر هو المصدر الاساس للفائض الاقتصادي، وان الاستثمار فيه بُعيد مراحل من تطور قوى الانتاج يشكل أضافة" عليه .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا"/ الاستنتاجات

1- يعد الاستثمار بالإنسان مصدر الثروة والقيم المخلوقة في المجتمع قبل ان يشترك معه رأس المال والطبيعة، وهذا يعني ان المورد البشري يشكل العمود الفقري في أية عملية تنموية، وتقاس قوة المجتمعات بما لديها من اعداد سكانية وقوة عمل نشيطة، في العلاقة مع وجود ادارة حكيمة قادرة على تعبئة قوة العمل وتوجيهها للعمل بالاتجاه الذي يخدم عملية النمو .
2- ان الاستثمار برأس المال البشري هو تعبير عن تحشيد العضلات للقوى النشيطة مهما كان مستوى تخصصها، وان التخصص والمهارة تكتسب بالعمل ومن خلال عملية العمل، فالاستثمار برأس المال البشري كان يدور طيلة أربعة قرون من تطور الرأسمالية حول اكتساب التخصص والمهارة من خلال التمرن بالعمل وفي عملية العمل .
3- ان الاستثمار في رأس المال البشري يمثل مرحلة متأخرة من مراحل التطور الاقتصادي التي مرت بها الشعوب المتطورة، وذلك بسبب تطور قوى الانتاج والحاجة الى اكتساب مهارات تقنية جديدة لم تعد ممكنة بدون مستوى من التعليم والتأهيل والتدريب .
4- على الرغم من تأكيد العديد من المفكرين على التعليم بدء" من الفيزوقراط مرورا" بآدم سمث وريكاردو ومالثوس وانتهاء" بنظريات التنمية (العامل المتبقي)، الا انها كانت تؤكد عليه لا بوصفه سببا" لزيادة الانتاجية ، بل باعتباره وبحسب طروحات المفكرين اعلاه ، يعني الآتي :-
أ- الفيزوقراط: دور التعليم في تنوير الشعب لمراقبة الحكم وضمان عدم مخالفة قوانين الملوك الوضعية للقوانين الطبيعية .

ب- آدم سمث: دور التعليم في تعويض الآثار السيئة للأعمال الشاقة وإعداد العاملين لمواكبة التغيرات الإنتاجية والتقنية.
ت- ريكاردو: دور التعليم في غرس السلوك العقلاني الذي سيحد من زيادة النسل .
ث- مالثوس : دور التعليم في الحد من النسل ، وعقلنة الزواج .

ثانيا": التوصيات

بناء" على ما تم من استنتاجات يوصي الباحث بمايلي :-

1- ان تحقيق التقدم للشعوب في صناعة المستقبل غير ممكن دون الاعتماد على منهج الاستثمار براس المال البشري قبل الاستثمار فيه، الذي يعد اسلوبا" لتعبئة أقصى الموارد المادية والمالية والبشرية المتسمة بالندرة، واستغلالها أفضل استغلال وفق دراسات علمية وسياسات اقتصادية موافقة، قبل التفكير للاستثمار فيه الذي يفترض ان يكون جزء لا يتجزء من تطور قوى الانتاج المحلية وتعبيرا" عنها وليس استثمار غير ذي أتجاه .

2- عدم التفريط بالمورد البشري أيا" كان مستواه، وعدم السماح بهجرة الشباب، والعمل على أيجاد فرص عمل لكل الطاقات البشرية، ليس من خلال التوظيف في الوظائف الحكومية، وسط جهاز اداري منتفخ حد التخمة ومجرد خلق دخول دون انتاجية، بل من خلال خلق جهاز انتاجي يسمح باستيعاب الايدي العاملة النشطة، ويسمح لهم الحصول على أجور كمقابل للجهد الانتاجي المبذول في القطاعات المنتجة حصرا"، وضرورة ادراك ان البشر هم الخزين الاستراتيجي للثروة وليس النفط والمولات والقصور والمساجد والفنادق.

3- اذا كنا ندعو الى عدم التفريط بقوة العمل الخام ، فما بالك بالنسبة الى الكفاءات والتخصصات والخبرات التي تعد ثروة بشرية لاتقل في أهميتها عن الايدي الخام ، وان التفريط بهم انما يعبر ، ليس عن جهل حكومي ، بل عند فشل الحكومة في كيفية الاستفادة منهم، ان لم نقل ان السبب العلي مقيم في القضاء على الاقتصاد المحلي وتحويله الى اقتصاد ضحل يستورد كل شيء وسط اهمال لقطاعاته المنتجة ، ويستورد العمل المتضمن في تلك المنتجات وسط تهميش وطرد موارده البشرية الخام وذات الكفاءة والتخصص دون ارتجافه خجلة .

قائمة المصادر:-

اولا": المصادر باللغة العربية

1- ابراهيم ، كبة (1972)، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج1، ط2، بغداد ، مطبعة العاني .
2- آل شبيب ، دريد كامل، (2012)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الاردن، دار اليازوري
3- براجينا، وآخرون، (1974)، مشكلات التصنيع في البلدان النامية ، موسكو، دار التقدم .
4- بروس، ف . (1973)، الاقتصاد الاشتراكي في مشكلاته العامة، ترجمة السيوطي ، مصطفى، دمشق ، وزارة الثقافة .
5- البستاني، باسل، (2009) ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين، ط1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
6- البيرماني، خزعل ، (1987) ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بغداد .
7- خليل ، سامي ، (1994) ، نظرية الاقتصاد الكلي ،ج2، الكويت، مطابع الاهرام بالقاهرة .
8- الراوي، علاء شفيق، (2004) ، مدخل الى علم الاقتصاد ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي.
9- سلمان، عبد الرسول، (1974) ، معالم الفكر الاقتصادي ، الجزء الاول ، ط2 ، بغداد ، مطبعة شفيق .
10- سمث، آدم، (2007)، ثروة الامم ، ج1، ط1 ، ترجمة زينة ، حسين ، بغداد .
11- سول ، جروج ، (1965)، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ط4، ترجمة البراوي، راشد ، مصر ، مكتبة النهضة .
12- العاني ، جمال عزيز فرحان ، (1995) ، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية واثره في النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية للحصول على درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية .

13- العبيدي، عبد الجبار محمود، (2012) ، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في اشكالية الفكر الاقتصادي)، الاردن ، دار وائل للنشر .
14- عمر، حسين، (1967)، التخطيط الاقتصادي، مصر، دار المعارف.
15- علي، عبد المنعم السيد، (1984)، مدخل في علم الاقتصاد (دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي): مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني ، بغداد، مطابع جامعة الموصل .
16- كنونه، أمين رشيد (1983) التخطيط الاقتصادي: دراسة نظريه، ط1، بغداد، مطبعة الجامعة.
17- ماركس، كارل، (بدون تاريخ)، راس المال، المجلد الثالث ، الجزء الثاني ، ترجمة عيتاني ، محمد ، بيروت ، مكتبة المعارف .
18- ماركس ، كارل ، (1970) ، اصل راس المال ، موسكو ، دار التقدم .
19- مجموعة من المؤلفين السوفيت ، (بدون تاريخ)، المادية الديالكتيكية، ترجمة سباعي، جاموس، دمشق، دار الجماهير .
20- منصور، منصور احمد، (1976)، قراءات في تنمية الموارد البشرية، الكويت، وكالة المطبوعات الكويتية.
21- ولسون، جون، (1951) ، ثقافة مصر القديمة، ترجمة فخري، احمد ، ط1، مصر ، مكتبة النهضة المصرية .

ثانيا": المصادر باللغة الانكليزية .

1. Babbage, Charles. (1832), on the economy of machinery and manufactures, fourth edition, London.
2. Marshal, A., (1930), Principles of economic, 8th edition, London, Macmillan and Co.Ltd.
3. Mill, John, S. (1767), Principles of political economy, fourth edition, London.
4. Jevons, William Stanley.(1905), The Principles of economics, London, Macmillan &Co Ltd.
5. Keynes, M, j. (1967), the General Theory of Employment Interest and Money, London, Macmillan &Co Ltd.
6-.T.Schultz, (1971), Investment in human capital in (Economic of education) by Blauge, England.
7- Business Week news, 12 October, 1963- 7

The history of rational thought for the investment by human capital and the investing in it.

Abstract:-

The investment however "was its description and meaning, it remains a resident" in the composition of capital assets located in the forefront of the creation of productive assets, and this means that the investment in the productive sectors is a priority in achieving capital accumulation, on any other investment that takes place with the stages of advanced development of formation , not forgetting "to humans and investment humans as head of real money product, the source of the economic surplus and accumulation, and the source of producing values, and if human labor was the source of value, and the human was the source of work, therefore humanitarian work on different levels and skills presents capital", so the investment in human beings is the main source of economic surplus, and that the investment in it after stages of the development of the productive forces presents an addition to it .

Keyword: investment by human capital, the investment in human capital .